

جامعة الجبالي لياس  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
19 مارس 1962



تنظم

بالتعاون مع مخبر المرافق العمومية والتنمية

ملتقى وطني تحت عنوان :

"الأمن في الفضاء الأورو مغاري تصورات متباينة  
ومنظورات متجانسة"

11 و 12 أبريل 2017

## الأمن في الفضاء الأورو- مغربي

### بين التصورات المتباينة و المنظورات المتجانسة

يعتبر الأمن ملازماً للسيادة، للحدود، للفضاء الجغرافي وهو كذلك وظيفة سيادية في بناء الدولة الوطنية، إلا أنه بدأ يخضع شيء فشيء إلى اختلالات متنوعة بفعل أحداث مثل "الربيع العربي" وبالتالي فحالة ضعف الدولة مع عولمة الأخطار والتهديدات، عوامل يجب أن تدفع إلى إيجاد منظومة جديدة من الأفعال التي تمكن من تجاوز القوقعة التقليدية للأدوار العسكرية المنقسمة على جبهتي قتال واحدة ضد عدو داخلي وآخر خارجي.

هذه التغيرات وبغض النظر عن النقد الموجه لها من أصحاب النمط التفسيري، إنما تفسر خطاب وحلول لسياسة أمنية أكثر ملائمة لبيئة متوسطة في تحول كبير، وبعيدا عن عمليات التعاون البوليسي أو العسكري فإن إقامة وتنمية سياسة أمنية منسجمة تبدو اليوم ضرورية، وبذلك تظهر مسألة الحدود الوطنية للأمن يالحاح في مقابلة اللأمن.

يجب أن نتذكر الرهانات الكبيرة لم تعد محصورة في قدرة التكيف مع ظهور المشاكل السياسية الجديدة ووراء كل عودة نحو الأمن الحدودي هناك صراع جوهري بين مفهومين كبيرين للنظام السياسي.

من بين المفاهيم المتعلقة بالأمن، هو أولاً مؤسسة (القوات الأمنية) والذي يندرج داخل إقليم يشكل بدوره سنداً للسلطة السياسية للدولة، وهو واحد من وسائل الإكراه المشروع، ومن ثم يقدم شكلاً معبراً عن الدولة الفوقية، ولعل من أحسن ما يرمز لذلك هو " وزارات الداخلية" والتي هي تعبيراً عن المعلم العمومي والذي من خلال نشاطاته تظهر الأهمية الحقيقية والرمزية لممارسة الوظائف السيادية للدولة.

في مفهوم آخر يعبر الأمن عن سياسة عامة أكثر مما يعبر عن مؤسسة، وهذه الرؤية للأمن لا تولي أهمية للتنظيم بقدر ما تأبه للغاية ولا تعتمد على الجانب القانوني (الوظيفة القانونية) لأولئك الذين يضمنون الأمن في الميدان.

من هنا يقوم الأمن في المفهوم الأول على الجانب الديني حتى وإن انتقل إلى مستوى الدولة بينما يقوم الأمن في المفهوم الثاني على المجموعة (المجتمع)، فالصراعات بين أفراد المجموعة الاجتماعية واعتداء بعضهم على البعض لا يمكن تناوله من طرف أفراد فقط ولما نبحت في تاريخ الفضاء الجغرافي المغربي فإننا نجد هذين المفهومين

في توتر شديد حول مسألة الأمن، لكن الشكوك التي **تثقل** تطور الفضاء السياسي المتوسطي، وصعوبة استشراف مستقبله، يفرض علينا الأخذ بعين الاعتبار خطر المفاجئة أو القطيعة الإستراتيجية، وهذا المعطى الجديد يقودنا بالضرورة إلى الأخذ بفكرة أن الحدود الوطنية للقوة العمومية أصبحت تواجه أقاليم جديدة أي أن المشاكل العمومية **أصبحت** تسير دوليًا، دافعة إلى ما يسمى بدفعة جديدة أخرجت مشاكل الأمن من الحدود بما تحمله من صعوبات لحلها من فضائها العمومي الوطني.

تبقى الكلمة المحورية إذن "العولمة" أمام إشكال حدود المفهوم الكلاسيكي للأمن المبني على الحفاظ على الأمن العام مقابل استحالة مفهوم الأمن داخل الحدود (من أعلى إلى أسفل) فإن المقاربة الثانية تفرض نفسها بكل وضوح.

حقيقة أن السياسة الأمنية كسير للخطر خارج الحدود وكرادفة لفكرة "الأمن الشامل" تبدو أكثر انسجاماً، وعليه يجب تحويل قوى الأمن إلى حالة ثابتة من (أمن، أزمة، حرب)، وبعيدين عن فكرة استبدال أو دمج الدفاع إلى الأمن، يجب الأخذ بفكرة العمل المشترك بين قوى الشرطة والقوى العسكرية، وبناء على ذلك فإن مواءمة السياسات الأمنية والتعاون بين دول الحوض المتوسط هي التي ستسمح للقوى العسكرية والقوى الأمنية الداخلية بلعب أدوار متنوعة، يجب أن تكون الوسائل والإمكانات العسكرية جاهزة كي تواجه حالات جديدة وبسرعة، كيفما كانت صعوبة الأخطار التي تواجهها.

يحاول هذا اللقاء إذن تبيان كيف يمكن للمعطى السياسي الجديد في المتوسط من تنشيط التوتر الأساسي بين المفهومين الكلاسيكي والحديث من جهة، ومن جهة أخرى وبعيدا عن احتمال فوز أحدهما، فإن سياسات تسيير الأخطار فوق الوطنية والخارجة عن نطاق الحدود تدخل ضمن الخطط الجديدة لمفهوم (الأمن الشامل).

## المحاور:

### 1 - الخلفية المنهجية و النظرية للتصورات الامنية في المجال الأورو مغربي.

- المنطلق المؤسساتي للأمن .
- تطور البعد الجيوسياسي للعلاقات الأورو مغربية.
- المنظورات المختلفة للتصورات الأمنية بين ضفتي المتوسط.

### 2 - القضايا السياسية والأمنية في العلاقات الاورو مغربية

- الارهاب.
- الهجرة ( البعد الاجتماعي والثقافي)، والجرائم العابرة للأوطان.
- القضايا البيئية.

### 3 - الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة التهديدات.

- الحوار الشامل وعدم التدخل.
- الاستراتيجيات الأمنية المتبعة في السياسة الدولية.
- الأمن الداخلي من الأنظمة البوليسية إلى التنشئة الاجتماعية.

## اللجنة العلمية:

- 1 - كراجي مصطفى، أستاذ التعليم العالي ، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس.
- 2 - قادة بن بن علي، أستاذ التعليم العالي ، رئيس المجلس العلمي، جامعة سيدي بلعباس.
- 3 - كمال بومدين، أستاذ التعليم العالي ، جامعة سيدي بلعباس.
- 4 - بوكعبان العربي، أستاذ التعليم العالي ، جامعة سيدي بلعباس.
- 5 - مكلكل بوزيان، أستاذ التعليم العالي ، جامعة سيدي بلعباس.

- 6 - قاسم العيد عبد القادر، أستاذ التعليم العالي ، جامعة سيدي بلعباس.
- 7 - بموسات عبد الوهاب، أستاذ التعليم العالي ، جامعة سيدي بلعباس.
- 8 - بوسندة عباس، أستاذ التعليم العالي ، جامعة سيدي بلعباس.
- 9 - معوان مصطفى، أستاذ التعليم العالي ، جامعة سيدي بلعباس.
- 10 - بودالي محمد ، أستاذ التعليم العالي ، جامعة سيدي بلعباس.
- 11 - طاشمة بومدين، أستاذ التعليم العالي ، جامعة تلمسان.
- 12 - شايب صورية، أستاذة محاضرة، مديرة مخبر "المرافق العمومية والتنمية" ، جامعة سيدي بلعباس.
- 13 - بردان رشيد، أستاذ محاضر، مدير مخبر "القانون العقاري" ، جامعة سيدي بلعباس.
- 14 - مرضي مصطفى، أستاذ محاضر، جامعة وهران-2.
- 15 - عياد محمدسيير، أستاذ محاضر، جامعة تلمسان.

### اللجنة التنظيمية:

1- شايب صورية ( رئيسة اللجنة التنظيمية).

2- رحالي محمد.

3- بوشويرف نوال.

4- باي عمر راضية.

5- لبوخ محمد.

6- فرعون محمد.

7- بشير محمد أمين.

8- مولاي جلطي قادة.

9- مالح سعاد.

10- مالح صورية.

### معلومات هامة:

- يمكن للمداخلات أن تكون باللغتين العربية أو الفرنسية.
- تكون المداخلات مرفقة بالملخص و الكلمات المفتاحية باللغتين العربية والفرنسية معا .

### تواريخ هامة:

- تاريخ إرسال الملخصات: قبل 15 مارس 2017.
  - تاريخ إرسال المداخلات النهائية: قبل 01 أبريل 2017.
  - ترسل الملخصات والمداخلات على عنوان البريد الإلكتروني التالي:
- « [Secu2017@yahoo.com](mailto:Secu2017@yahoo.com) »